

المؤشرات المالية

المؤشرات المالية

المؤشرات المالية هي أدوات مصممة لقياس أداء الشركة من زوايا وأبعاد مختلفة تمثل وجهات نظر وأغراض الأطراف المستفيدة من التحليل المالي ويعتقد البعض أن المؤشرات المالية هي قوالب ثابتة وربما يرجع ذلك لتناقل المراجع العلمية المؤشرات المالية وتقديمها للقارئ بذات الطريقة دون مراعاة ظروف الشركة محل التحليل وذلك الاعتقاد منتقد فتصميم المؤشر المالي يشبه التصميم الهندسي لمبنى معين يختلف باختلاف الغرض من المبنى سكني تعليمي تجاري صناعي , كما يعتمد على ظروف قطعة الأرض وشكلها الهندسي وظروف البيئة المحيطة الى غير ذلك , وكما يختلف التصميم الهندسي من مبنى لآخر يختلف المؤشر المالي من شركة لأخرى.

المعايير المالية

يمكن للمدير المالي الاستفادة من عدة معايير في عملية القياس المقارن ومنها معيار الأداء الماضي ومعيار الأداء المخطط ومعيار شركة مثيلة ومعيار شركة رائدة ومعيار متوسط الصناعة وربما يستخدم أكثر من معيار في عملية القياس المقارن، ففي طريقة مقارنة مؤشر الشركة بمؤشر الشركة ذاته في السنة الماضية يتم حساب مؤشر أداء الشركة ثم مقارنته بنفس المؤشر للعام أو الأعوام المالية السابقة، ثم يتم الحكم على مدى تحسن أو تدهور المؤشر في ضوء عملية المقارنة لتكون النتيجة تحسن أو تدهور الأداء الحالي مقارنة بالأداء الماضي.

وفي طريقة مقارنة مؤشر الشركة بمؤشر مخطط يتم حساب مؤشر أداء الشركة ثم مقارنته بمستوى مستهدف للمؤشر تم تحديده في بداية السنة , ثم يتم الحكم على مدى تحسن أو تدهور المؤشر في ضوء عملية المقارنة , لتكون النتيجة تحسن أو تدهور الأداء الحالي مقارنة بمعايير الأداء المخططة , أما في طريقة مقارنة مؤشر الشركة بمتوسط الصناعة فيتم حساب مؤشر أداء الشركة ثم مقارنته بمتوسط الصناعة , ومتوسط الصناعة هو نفس المؤشر ولكنه محسوب على بيانات الصناعة ككل. والمقارنة بمتوسط الصناعة من أكثر الطرق شيوعاً في تقييم أداء الشركات. وهناك شركات متخصصة تقوم بحساب ونشر متوسطات الصناعة وتعتمد فكرة متوسط الصناعة على اعداد قوائم مالية موحدة للصناعة ككل ثم استخراج مؤشرات من تلك القوائم تسمى بمتوسطات الصناعة ويحكم المحلل على المؤشر الحالي للشركة في ضوء عملية المقارنة لتكون النتيجة تحسن أو تدهور أداء الشركة مقارنة بمؤشر متوسط الصناعة.

وقد تتم مقارنة مؤشر الشركة بمؤشر إحدى الشركات المثيلة وفي هذه الطريقة يتم حساب مؤشر أداء الشركة ثم مقارنته بمؤشر أحد الشركات المثيلة التي لها نفس خصائص وظروف الشركة وبالطبع تنتمي لنفس الصناعة ومتقاربه معها من حيث حجم الاستثمارات, ويحكم المحلل على مؤشر الشركة في ضوء عملية المقارنة لتكون النتيجة تحسن أو تدهور أداء الشركة مقارنة بمؤشر أداء الشركة المثيلة وهنا يجب التنويه الى أن هذه الطريقة قد تتعرض لتحيز المحلل المالي خاصة اذا كان يعمل بالشركة فقد يختار شركة مثيلة بعينها ليظهر نتائج أداء بشكل جيد , كما يمكن مقارنة مؤشر الشركة بمؤشر أحد الشركات الرائدة وفي هذه الطريقة يتم حساب مؤشر أداء الشركة ثم مقارنته بمؤشر إحدى الشركات التي تحتل مكانة متقدمة في الصناعة التي تنتمي اليها الشركة ويحكم على المؤشر الحالي للشركة في ضوء عملية المقارنة لتكون النتيجة تحسن أو تدهور أداء الشركة مقارنة بمؤشر أداء الشركة الرائدة وهنا ينبغي الإشارة الى أن مقارنة أداء الشركة بمؤشرات أداء شركة رائدة قد تؤدي الى نتائج محبطة وذلك في ما اذا كانت مؤشرات الشركة تبتعد كثيراً عن مؤشرات أداء الشركة الرائدة ولذلك ينبغي التعامل مع هذا المعيار بحذر حتى لا يكون له مردود سلبي , ولذا ينبغي أن يعرف المحلل المالي متى يستخدم مؤشر شركة مثيلة أو مؤشر شركة رائدة , وهنا تلعب مكانة الشركة في الصناعة دوراً هاماً فكما احتلت الشركة محل التقييم مكانة متقدمة في الصناعة يفضل مقارنة أدائها بأداء أحد الشركات حقوق نسخ وطباعة هذا الملف محفوظة .

لا يجوز للمكتبات أو مراكز النسخ الطباعة دون الحصول على إذن من الناشر
لطلب الحصول عن هذا الاذن يرجى الاستفسار من الحساب الخاص بتويتر @e7sas_ud أو من صاحب موقع منتديات كوفي كوب

الرائدة , واذا كانت الشركة تحتل مكانة متوسطة يفضل استخدام مؤشرات متوسط الصناعة أو مؤشرات شركة مثيلة حتى لا تكون نتائج القياس المقارن محبطة لإدارة الشركة , كما أن الهدف التي تسعى اليه ادارة الشركة سوف يكون محدد هام لاختيار آلية القياس المقارن .

وتستخدم المؤشرات المالية لقياس كفاءة وفعالية إدارة الشركة, وربما تشير المؤشرات المالية إلى مدى قدرة الشركة على استغلال أصولها المختلفة أو تحقيق معدلات عائد مناسبة على تلك الأصول, وربما تشير إلى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها بمعنى آخر قدرتها على البقاء والاستمرار, وتعكس بعض المؤشرات درجة مخاطرة الشركة, وهناك مؤشرات يتم استخدامها لقياس مدى ثقة المستثمرين في أداء الشركة.

منهجية تقويم الأداء

ويرى فريق من كتاب المالية أن منهج تقويم الأداء باستخدام المؤشرات المالية يتكون من عدة خطوات تتضمن تحديد الأهداف والمعايير وهي خطوة تستند الى عملية التخطيط , ثم قياس مستوى الأداء الفعلي باستخدام المؤشرات المالية ومقارنته بما هو مخطط لتحديد الانحرافات وتقصى أسبابها , وتتمثل الخطوة الأخيرة في تلك العملية في تقويم وتصحيح مسار الأداء وتشير تلك الخطوات الى أن تقويم الأداء تتضمن مجموعة من العمليات الفرعية منها ما يسبق الأداء ومنها ما يتخلل الأداء ومنها ما يتبع الأداء ويتعقبه بعد حدوثه وهو ما سوف نوضحه في الفقرات التالية .

١- وضع الأهداف وتأسيس المعايير

تستند عملية تقويم الأداء الى أهداف توجه أداء الشركة , ويمكن الاعتماد بشكل مباشر على الأهداف الموضوعية أثناء عملية التخطيط كما هي أو تطوير تلك الأهداف وتحويلها لأهداف تقويم الأداء ذاتها , ومما لا شك فيه أن مدى جودة صياغة الأهداف في مرحلة التخطيط ينعكس على تأسيس أهداف عملية تقويم الأداء لجعلها عملية تميل الى البساطة أو الى الصعوبة ويجب أن تستند تلك العملية الى

مجموعة من المعايير والمعايير هو نموذج يحتذى به ويقاس عليه , اي انه أداة لقياس مقدار ما تم انجازه من الهدف , والفارق بين الهدف والمعايير أن الهدف هو أقصى درجة على المعيار .

٢. تقييم الأداء

يقصد بعملية تقييم الأداء قياس ما تم انجازه بالفعل ومقارنته بالأهداف أو المعايير الموضوعية بغرض الاجابة عن التساؤل التالي : ما مقدار ما تم انجازه على المعايير الموضوعية ؟

لتكون الاجابة أحد بدائل ثلاث :

أ. مقدار الانجاز يتفق تماماً مع المعايير الموضوعية

عندما يكون مقدار الانحراف بين الأداء الفعلي والأداء المخطط يساوي صفر فان ذلك يعني أن أنشطة الشركة تسير تماماً في اتجاه الخطط الموضوعية , وهنا يجب التنويه عن قضية تحقيق المعيار والوفاء بالمعيار فتحقيق المعيار تعني اتفاق الأداء الفعلي مع الأداء المخطط أما الوفاء بالمعيار فيقصد به أن هناك انحرافات عن المعيار ولكنها انحرافات غير جوهرية و لذا يمكن تجاهلها والاستمرار في العمل .

ب. مقدار الانجاز أكبر من المعايير الموضوعية

عندما يكون مقدار الانجاز أكبر من المعايير المخططة يكون هناك انحراف ايجابي في الأداء وهنا ينبغي اعادة النظر في عملية تأسيس المعايير - خاصة اذا كانت الانحرافات جوهرية , لأنه ربما كانت المعايير موضوعية على أسس متواضعة او أن هناك تغيرات حدثت في بيئة الشركة

سواء الداخلية أو الخارجية جعلت تلك المعايير متواضعة , ولذا يجب التنويه الى أن المعايير ليست قوالب ثابتة ولكنها أطر مرنة قابلة للتعديل والتطوير ولذا ينبغي إعادة النظر فيها من فترة لأخرى , وفي كل الحالات ينبغي مكافأة العاملين واثابتهم وتشجيعهم بسبب تجاوز مستويات ادائهم للمعايير الموضوعه حتى لا يفقدون الحماسة والدافعية نحو تحقيق غايات الشركة واهدافها في المستقبل وحتى تترسخ لديهم عقيدة التفاني الوظيفي .

ج. مقدار الانجاز أقل من المعايير الموضوعه

و قد تأتي مستويات الانجاز أقل من مستويات الأداء المستهدفة ويطلق على الانحراف في تلك الحالة مسمى الانحراف السلبي , وهنا ينبغي تحديد ما اذا كانت هذه الانحرافات جوهرية أم أنها انحرافات غير جوهرية , حيث أنه في حالة عدم جوهرية الانحرافات قد يكون من الخطأ اقتصادياً دراستها وتحليلها لمعرفة أسبابها ففي تلك الحالة تكون تكلفة تلك العملية أكبر من العائد من ورائها , أما اذا كانت الانحرافات جوهرية مبدأ الإدارة بالاستثناء , ويجب كذلك تحديد اذا ما كانت أسباب الانحرافات تخرج عن نطاق سيطرة الشركة أم أنها تدخل في نطاق سيطرتها وبالتالي تسأل عنها وتحاسب عليها إدارة الشركة , كما تسهم عملية قياس الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات في تكوين صورة واقعية عن ظروف ومشكلات الشركة , ويهدف ذلك في النهاية الى دعم وتعزيز الجوانب الايجابية للأداء , والتغلب على نقاط الضعف وأوجه القصور فيه .

٣. تقويم الأداء

اذا كان تقييم أداء الشركة يقصد به تحديد نسبة الانجاز الفعلي الى المعايير الموضوعه , بمعنى مدى تحقيق الشركة لأهدافها , فإن تقويم الأداء يعني الاستفادة بنتائج مدى تقييم الأداء في دعم وتعزيز الجوانب الايجابية للأداء , والتغلب على نقاط الضعف وأوجه القصور فيه , كما يمكن القول أن التقييم يهتم بالأداء الفعلي بينما يهتم التقويم بما ينبغي أن يكون عليه الأداء في المستقبل , وفي ضوء ذلك يمكن تعريف عملية تقويم الأداء بأنها اتخاذ مجموعة من الاجراءات التي تستهدف التغلب على المشكلات والمعوقات التي اعترضت الوصول بمستويات الأداء الفعلية الى المستويات المخططة وقد تتطلب تلك العملية تعديل في مهارات العاملين وتوفير الموارد بالجودة المناسبة وقد تتضمن تعديل في الأهداف أو المعايير لتناسب مع قدرات وموارد الشركة , وتستخدم المؤشرات المالية في تحديد درجة كفاءة الشركة في استغلال مواردها أو أصولها ودرجة فعالية الشركة في تحقيق أهدافها , والكفاءة هي مقارنة ما تم انجازه أو انتاجه بالفعل مع بما كان من الممكن انجازه أو انتاجه بنفس الموارد المستهلكة, أما الفعالية فهي مقياس لتحديد الى مدى تم انجاز الأهداف والى مدى تم حل المشكلات المستهدفة , وعلى عكس الكفاءة الفعالية تحدد بغض النظر عن التكاليف , حيث تعني الكفاءة فعل الشيء بطريقة صحيحة في حين تعني الفعالية فعل الشيء الصحيح وتعطي المؤشرات المالية لمحة عن اداء الشركة ومدى متانة مركزها المالي , و لكن ليس هناك مؤشر مالي واحد أو مجموعة واحدة من المؤشرات تعطى صورة كاملة عن اداء الشركة أو متانة مركزها المالي , ولذلك تهتم المؤشرات المالية بالعديد من أبعاد أداء الشركات , وهي ما سوف نتناول بالشرح من خلال استعراض قائمة الدخل وقائمة المركز المالي لشركة أسمنت الشرقية عن العام المالي المنتهي في 12\31 .

بيان	القيمة
صافي المبيعات	100,000
التكلفة الصناعية المتغيرة	24,000
التكلفة الصناعية الثابتة	12,000
إجمالي التكلفة الصناعية	36,000
مجموع الربح	64,000
التكلفة التسويقية والإدارية المتغيرة	16,000
التكلفة التسويقية والإدارية الثابتة	8,000
إجمالي التكلفة التسويقية والإدارية	24,000
الربح التشغيلي	40,000
إيرادات أخرى	20,000
مصروفات أخرى	10,000
صافي الربح قبل الفوائد والضرائب	50,000
الفوائد	10,000
صافي الربح قبل الضرائب	40,000
الضرائب [20%]	8,000
صافي الربح	32,000

قائمة المركز المالي

الأصول	المبالغ	الالتزامات وحقوق الملكية	المبالغ
النقدية	4,000	قروض قصيرة الأجل	5,000
الاستثمارات المؤقتة	6,000	الموردون	7,000
العملاء	6,000	أوراق الدفع	5,000
أوراق القبض	4,000	عملاء دفعات مقدمة	2,000
المخزون	10,000	مصروفات مستحقة	1,000
موردون دفعات مقدمة	5,000	الالتزامات المتداولة	20,000
مصروفات مدفوعة مقدماً	5,000	قروض طويلة الأجل	10,000
الأصول المتداولة	40,000	سندات	15,000
الأصول طويلة الأجل	70,000	أسهم ممتازة	20,000
مجموع الإهلاك	10,000	الالتزامات طويلة الأجل	45,000
صافي الأصول طويلة الأجل	60,000	الأسهم العادية	20,000
		الاحتياطيات	10,000
		الأرباح المحتجزة	5,000
		حقوق الملكية	35,000
الأصول	100,000	الالتزامات وحقوق الملكية	100,000

يقصد بالنشاط قدرة الشركة على استغلال أصولها ومواردها , ومؤشرات النشاط هي مجموعة من المؤشرات التي تستخدم للحكم على مدى كفاءة وفعالية إدارة الشركة فيما يتعلق باستغلال أصولها واستثماراتها المختلفة في حسابات العملاء وأوراق القبض والمخزون والأصول طويلة الأجل والأصول ككل وكذلك كفاءة تعاملات الشركة مع مورديها ويقاس نشاط الشركة من خلال معدلات الدوران ويقصد بمعدلات الدوران عدد مرات تغطية صافي المبيعات أو تكلفة المبيعات لأصل معين أو مجموعة معينة من الأصول أو خصم معين ويقصد بصافي المبيعات قيمة المبيعات مخصوماً منها مردودات المبيعات وخصومات ومسموحات المبيعات في حال وجودها , ويقصد بتكلفة المبيعات اجمالي التكاليف الصناعية والتسويقية والإدارية , أو من زاوية أخرى إجمالي التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة , ومن مؤشرات قياس نشاط الشركات : معدل دوران العملاء ودورة العملاء ومعدل دوران الموردين ودورة الموردين ومعدل دوران المخزون ودورة المخزن ومعدل دوران الأصول طويلة الأجل ومعدل دوران الأصول.

وفيما يلي عرض لتلك المؤشرات :

١. معدل دوران العملاء

يقصد بمعدل دوران العملاء " عدد مرات تغطية رقم صافي المبيعات لرقم صافي حساب العملاء وأوراق القبض " ويقصد بصافي حساب العملاء وأوراق القبض طرح مخصص الديون المشكوك في تحصيلها من رقم العملاء وحسابات القبض , ويعكس معدل دوران العملاء مدى كفاءة إدارة حسابات العملاء حيث يعكس تزايد عدد المرات زيادة كفاءة إدارة تلك الحسابات ويتم حساب معدل دوران العملاء بالمعادلة التالية :

$$\text{معدل دوران العملاء} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي العملاء + أوراق القبض}}$$

وبالتطبيق على بيانات الشركة المذكورة يتضح أن:

$$\text{معدل دوران العملاء} = \frac{100,000}{10,000} = 10 \text{ مرات}$$

٢. دورة العملاء

دورة العملاء يطلق عليها أيضاً متوسط فترة التحصيل , وهي " متوسط فترة تحويل حسابات العملاء وأوراق القبض إلى نقدية " وتستخدم تلك النسبة في قياس مدى كفاءة جهاز التحصيل بالشركة ويتم حسابها بالمعادلة التالية :

$$\text{دورة العملاء} = \frac{360}{\text{معدل دوران العملاء}}$$

وبالتطبيق على بيانات الشركة المذكورة يتضح أن :

$$\text{دورة العملاء} = \frac{360}{10} = 36 \text{ يوم}$$

حقوق نسخ وطباعة هذا الملف محفوظة .

لا يجوز للمكتبات أو مراكز النسخ الطباعة دون الحصول على إذن من الناشر

لطلب الحصول عن هذا الاذن يرجى الاستفسار من الحساب الخاص بتويتر @e7sas_ud أو من صاحب موقع منتديات كوفي كوب

٣. معدل دوران الموردين

يقصد بمعدل دوران الموردين " عدد مرات تغطية رقم تكلفة المبيعات لحسابات الموردين وأوراق الدفع " حيث تكلفة المبيعات تتضمن تكلفة التشغيل بالإضافة إلى المصاريف التسويقية والإدارية والعمومية , ويعكس معدل دوران الموردين كفاءة إدارة الشركة لحسابات الموردين وأوراق الدفع ويتم حساب معدل دوران الموردين بالمعادلة التالية :

$$\text{معدل دوران الموردين} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{الموردون} + \text{أوراق الدفع}}$$

وبالتطبيق على بيانات الشركة المذكورة يتضح أن :

$$\text{معدل دوران الموردين} = \frac{60,000}{12,000} = 5 \text{ مرات}$$

٤. دورة الموردين

دورة الموردين ويطلق عليها أيضاً "متوسط فترة السداد وهي " متوسط فترة سداد حسابات الموردين وأوراق الدفع " وتستخدم تلك النسبة في قياس مدى كفاءة إدارة الشركة في استغلال السياسات الائتمانية للموردين ويتم حسابها بالمعادلة التالية :

$$\text{دورة الموردين} = \frac{360}{\text{معدل دوران الموردين}}$$

وبالتطبيق على بيانات الشركة المذكورة يتضح أن :

$$\text{دورة الموردين} = \frac{360}{5} = 72 \text{ يوم}$$

٥. معدل دوران المخزون

معدل دوران المخزون هو مؤشر لعدد مرات إحلال المخزون خلال الفترة المالية , ويعبر البعض عن معدل دوران المخزون بأنه عدد مرات تغطية رقم تكلفة المبيعات لصافي حساب المخزون في نهاية الفترة المالية ويقصد بصافي حساب المخزون طرح مخصص المخزون من رقم إجمالي المخزون , ويعكس معدل دوران المخزون كفاءة الشركة في إدارة المخزون , ويعد معدل

الدوران المرتفع إشارة إلى أن الشركة تنتج وتبيع منتجاتها بشكل سريع ويتم حساب معدل دوران المخزون بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{صافي المخزون} + \text{موردون دفعات مقدمة}}$$

وبالتطبيق على بيانات الشركة المذكورة يتضح أن

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{60,000}{15,000} = 4 \text{ مرات}$$

٦. دورة المخزون

دورة المخزون يطلق عليها أيضاً "متوسط فترة التخزين وهي" متوسط مدة بقاء المخزون في المخازن " منذ دخوله كبضاعة أو مادة خام حتى خروجه منها في شكل مبيعات ويقصد بالمخزون مخزون الإنتاج التام في الشركات الصناعية أو رقم المخزون في الشركات التجارية ويجب في حال تواجد مخصص مخزون خصمه من رقم إجمالي المخزون , ويعكس ذلك المؤشر مدى كفاءة إدارة المخزون بالشركة ويتم حسابها بالمعادلة التالية :

$$\text{دورة المخزون} = \frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

وبالتطبيق على بيانات الشركة المذكورة يتضح أن :

$$\text{دورة المخزون} = \frac{360}{4} = 90 \text{ يوم}$$

٧. معدل دوران الأصول طويلة الأجل

يقصد بمعدل دوران الأصول طويلة الأجل "عدد مرات تغطية رقم صافي المبيعات لصافي الأصول طويلة الأجل" ويقصد بصافي الأصول طويلة الأجل إجمالي الأصول طويلة الأجل مطروحاً منها مجمع الإهلاك , ويعكس معدل دوران الأصول طويلة الأجل كفاءة الشركة في إدارة أصولها طويلة الأجل ويتم حسابها بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول طويلة الأجل} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الأصول طويلة الأجل}}$$

وبالتطبيق على بيانات الشركة المذكورة يتضح أن :

$$\text{معدل دوران الأصول طويلة الأجل} = \frac{100,000}{60,000} = 1.67 \text{ مرة}$$

٨. معدل دوران الأصول

يقصد بمعدل دوران الأصول " عدد مرات تغطية رقم صافي المبيعات لإجمالي الأصول" ويعكس معدل دوران الأصول كفاءة الشركة في إدارة أصولها ويتم حساب معدل دوران الأصول بالمعادلة التالية :

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{100,000}{100,000} = 1 \text{ مرة}$$

تقييم ربحية الشركة

يتم استخدام عدة مؤشرات لقياس مدى قدرة الشركة على تحقيق أرباح أو معدلات عائد مناسبة على استثماراتها وعلى حقوق الملكية , ولقياس قدرة الشركة على تحقيق عائد مناسب على أنشطتها يتم استخدام مؤشري هامش ربح التشغيل والعائد على المبيعات , ولقياس العائد على استثمارات الشركة يتم استخدام معدل العائد على الأصول أما العائد على حقوق الملكية فيتم قياسه بمعدل العائد على حقوق الملكية وفيما يلي نتناول تلك المؤشرات بشيء من التفصيل.

١. معدل العائد على المبيعات

معدل العائد على المبيعات هو مؤشر يقيس الأداء التشغيلي للشركة ويستخدم معدل العائد على المبيعات لقياس مدى قدرة الشركة على تحقيق عائد مناسب على أنشطتها , ويحسب معدل العائد على المبيعات بنسبة صافي الربح إلى إيرادات المبيعات وذلك كما هو موضح بالمعادلة التالية

$$\text{معدل العائد على المبيعات} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وبالتطبيق على بيانات الشركة المذكورة يتضح أن :

$$\text{معدل العائد على المبيعات} = \frac{32,000}{100,000} = 32\%$$

٢. معدل العائد على الأصول

معدل العائد على الأصول هو مؤشر يقيس ربحية الشركات غير المالية من أنشطتها ويشير إلى قدرة الشركة على تخصيص وإدارة مواردها أو أصولها بكفاءة , وعلى خلاف معدل العائد على الملكية يتجاهل هذا المؤشر التزامات الشركة , ويقاس ذلك المعدل نسبة العائد الذي تحققه الشركة على استثماراتها في أصولها المختلفة . ويطلق على هذا المعدل أيضاً معدل العائد على الاستثمار ويحسب بقسمة صافي الربح على إجمالي الأصول , وذلك كما هو موضح بالمعادلة التالية :

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{الأصول}}$$

وبالتطبيق على بيانات الشركة المذكورة يتضح أن :

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{32,000}{100,000} = 32\%$$

٣. معدل العائد على الملكية

حقوق نسخ وطباعة هذا الملف محفوظة .

لا يجوز للمكتبات أو مراكز النسخ الطباعة دون الحصول على إذن من الناشر

لطلب الحصول عن هذا الاذن يرجى الاستفسار من الحساب الخاص بتويتر @e7sas_ud أو من صاحب موقع منتديات كوفي كوب

معدل العائد على الملكية هو مؤشر لقياس ربحية ملاك الشركة ويشير إلى كفاءة استغلال الشركة لأموال المساهمين , ولذلك يقال أن معدل العائد على الملكية يقيس قدرة الشركة على تحقيق عائد مناسب على حقوق الملكية , ويعد معدل العائد على الملكية من أفضل مؤشرات قياس ربحية الشركة حيث يوضح مقدار الأرباح التي تم تحقيقها من استثمار أموال المساهمين وبالرغم من ذلك ربما يكون ذلك المؤشر غير مفيد في حد ذاته ما لم تتم مقارنته بالعائد على الملكية في شركات أخرى تعمل في نفس الصناعة ويقصد بحقوق الملكية مجموع ثلاثة بنود هي: الأسهم العادية والاحتياطيات والأرباح المحتجزة ويحسب معدل العائد على الملكية بقسمة صافي الربح على حقوق الملكية , كما هو موضح بالمعادلة التالية :

$$\text{معدل العائد على الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$$

وبالتطبيق على بيانات الشركة المذكورة يتضح أن :

$$\text{معدل العائد على الملكية} = \frac{32,000}{35,000} = 91.4\%$$

٤. ربحية السهم

ربحية السهم هو مؤشر يقيس نصيب السهم الواحد من صافي دخل الشركة , ويحسب ذلك المؤشر بقسمة صافي دخل الشركة على عدد الأسهم المصدرة ويجب مراعاة عدد الأسهم المحتملة وهي تلك السندات أو الأسهم الممتازة القابلة للتحويل إلى أسهم عادية وذلك حال إصدار الشركة لتلك الأنواع من الأوراق المالية , ويطلق على ذلك المؤشر أيضاً صافي دخل السهم الواحد ويحسب بالمعادلة التالية :

$$\text{ربحية السهم} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{عدد الأسهم}}$$

فإذا كان عدد الأسهم العادية المصدرة للشركة 10,000 سهم , وبالتطبيق على بيانات الشركة المذكورة يتضح أن :

$$\text{ربحية السهم} = \frac{32,000}{10,000} = 3.2 \text{ ريال}$$

٥. هامش ربح التشغيل

هامش ربح التشغيل (Margin (OPM Operating Profit هو مؤشر يقيس مدى قدرة الشركة على تحقيق عائد مناسب على أنشطة التشغيل , ويقصد بهامش ربح التشغيل نسبة ربح التشغيل إلى صافي المبيعات والربح التشغيلي هو الربح المتولد من النشاط الرئيسي للشركة وهو رقم مجمل الربح مخصوماً منه التكاليف التسويقية والإدارية ويسهم هذا المؤشر في تحديد الاستراتيجية المناسبة لتسعير منتجات الشركة , ويحسب هامش ربح التشغيل بالمعادلة التالية :

$$\text{هامش ربح التشغيل} = \frac{\text{الربح التشغيلي}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وبالتطبيق على بيانات الشركة المذكورة يتضح أن :

$$\text{هامش ربح التشغيل} = \frac{40,000}{100,000} = 40\%$$

6. القدرة الكسبية

القدرة الكسبية (Earning Power (EP هي قدرة الشركة على تحويل أصولها إلى إيرادات من خلال أنشطتها وتمارس كل شركة نشاط أو أنشطة رئيسية وهي تلك الأنشطة التي وجدت الشركة من أجل القيام بها أو هي الغرض الرئيسي للشركة وسبب وجودها ولكن في بعض الأحيان قد تمارس الشركات نشاط عرضي لا علاقة له بنشاطها الرئيسي كأن تشتري الشركة خلال العام المالي قطعة أرض وتعيد بيعها علماً بأن نشاطها الرئيسي تصنيع المنتجات الغذائية , والقدرة الكسبية من المؤشرات المفيدة في حالة سعي الشركات للحصول على انتمان مصرفي حيث تنظر البنوك للمؤشرات المرتفعة للقدرة الكسبية للشركة باعتبارها بديلاً عن الضمان والذي يعد أحد الأبعاد الخمس لنموذج التقييم الائتماني الذي تعتمد عليه البنوك في دعم قراراتها بمنح الائتمان من عدمه والمعروف بنموذج "C's 5" وتحسب القدرة الكسبية بالمعادلة التالية :

$$\text{القدرة الكسبية} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وبالتطبيق على بيانات الشركة المذكورة يتضح أن :

$$\text{القدرة الكسبية} = \frac{50,000}{100,000} = 50\%$$

تقييم سيولة الشركة

تستخدم عدة مؤشرات مالية للحكم على مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير وتقاس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير من خلال نسب السيولة , ويقصد بنسب السيولة عدد مرات تغطية الأصول المتداولة أو بعض بنودها للتزامات المتداولة وتعدد مؤشرات قياس سيولة الشركات ومنها : نسبة التداول ونسبة التداول السريع ونسبة النقدية وفيما يلي عرض لتلك المؤشرات :

١. نسبة التداول

يقصد بنسبة التداول مجموع الأصول المتداولة مقسوماً على مجموع الالتزامات المتداولة وتشير الأصول إلى مجموعة الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة أقل من سنة مالية , كذلك تشير الالتزامات المتداولة إلى مجموعة الالتزامات المطلوب سدادها قبل أقل من سنة مالية , وتقاس نسبة التداول قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المتداولة من خلال تحويل أصولها المتداولة إلى نقدية , وتحسب نسبة التداول بالمعادلة التالية :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

وبالتطبيق على بيانات الشركة المذكورة يتضح أن :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{40,000}{20,000} = 2 \text{ مرة}$$

٢. نسبة التداول السريع

يقصد بنسبة التداول السريع " ناتج خصم المخزون والموردون دفعات مقدمة من إجمالي الأصول المتداولة مقسوماً على مجموع الالتزامات المتداولة " ويتم خصم قيمة المخزون والموردون دفعات مقدمة من قيمة الأصول المتداولة لكونهما الأصلين المتداولين الذين يستغرقا أطول فترة لكي يتحوला إلى نقدية وتحسب نسبة التداول السريع بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة التداول السريع} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - (\text{المخزون} + \text{الموردون دفعات مقدمة})}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

وبالتطبيق على بيانات الشركة المذكورة يتضح أن :

$$\text{نسبة التداول السريع} = \frac{15,000 - 40,000}{20,000} = 1.25 \text{ مرة}$$

٣. نسبة النقدية

يقصد بنسبة النقدية " مجموع النقدية والاستثمارات المؤقتة في أوراق مالية مقسوماً على مجموع الالتزامات المتداولة " وتقيس هذه النسبة قدرة الشركة الفورية على سداد التزاماتها المتداولة وتحسب نسبة النقدية بالمعادلة التالية :

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{النقدية} + \text{الاستثمارات المؤقتة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

وبالتطبيق على بيانات الشركة المذكورة يتضح أن :

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{10,000}{20,000} = 0.5 \text{ مرة}$$

تقييم مديونية الشركة

هناك عدة نسب مالية تستخدم لقياس مدى استخدام الشركة للأموال المقترضة في تمويل أصولها المختلفة وكذلك للحكم على مدى قدرة الشركة على الوفاء بديونها , وتنقسم الديون إلى ديون قصيرة الأجل وديون طويلة الأجل , والديون قصيرة الأجل تأخذ شكل قروض مصرفية قصيرة الأجل أما الديون طويلة الأجل فتأخذ شكل قروض مصرفية طويلة الأجل أو شكل سندات , وهنا ينبغي التمييز بين مصطلحي الالتزامات والديون الالتزامات هي ما على الشركة للغير بمناسبة ممارسة الشركة لنشاطها أو حصول الشركة على أموال بمعنى الشراء الآجل أو الحصول على خدمات دون دفع مقابلها بشكل فوري أو حلول أجل سداد بعض المستحقات على الشركة دون دفعها , أما الديون فتنشأ فقط بمناسبة حصول الشركة على أموال سواء لأجل قصير أو لأجل طويل ولذا يعتبر كل دين التزام على الشركة ولكن العكس غير صحيح ,

وتقاس مديونية الشركة من خلال عدة مؤشرات مالية مثل نسبة الالتزامات للأصول ونسبة الالتزامات لحقوق الملكية ونسبة الديون للأصول ونسبة الديون لحقوق الملكية وعدد مرات تغطية الفوائد وعدد مرات تغطية المصروفات الثابتة , وتعرض لهذه المؤشرات فيما يلي :

١. نسبة الالتزامات للأصول

نسبة الالتزامات للأصول هي مؤشر يقيس مدى كفاية أصول الشركة للوفاء بالتزاماتها سواء المتداولة أو طويلة الأجل , ويوضح ذلك المؤشر مدى اعتماد الشركة على الأموال المقترضة في تمويل أصولها المختلفة , وعندما يكون ذلك المؤشر أقل من واحد فيعني ذلك أن معظم أصول الشركة يتم تمويلها بالملكية , أما إذا كان ذلك المؤشر أكبر من واحد فيعني ذلك أن معظم أصول الشركة يتم تمويلها بالمديونية , والشركات التي يرتفع فيها ذلك المؤشر تعد مرتفعة الرفع وبالتالي مرتفعة المخاطرة وبصفة خاصة في حالة مطالبة الدائنون للشركة بسداد مستحقاتهم طرفها , ويقاس ذلك المؤشر بالمعادلة التالية :

$$\text{نسبة الالتزامات للأصول} = \frac{\text{الالتزامات المتداولة + الالتزامات طويلة الأجل}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وبالتطبيق على بيانات الشركة المذكورة يتضح أن :

$$\text{نسبة الالتزامات للأصول} = \frac{45,000 + 20,000}{100,000} = 65\%$$

٢. نسبة الالتزامات لحقوق الملكية

تستخدم نسبة الالتزامات لحقوق الملكية لقياس مدى كفاية حقوق الملكية لسداد التزامات الشركة المتداولة وطويلة الأجل , وتقاس تلك النسبة بالمعادلة التالية :

$$\text{نسبة الالتزامات لحقوق الملكية} = \frac{\text{الالتزامات قصيرة الأجل + الالتزامات طويلة الأجل}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

وبالتطبيق على بيانات الشركة المذكورة يتضح أن :

$$\text{نسبة الالتزامات لحقوق الملكية} = \frac{45,000 + 20,000}{35,000} = 185.7\%$$

3. نسبة الديون لحقوق الملكية

نسبة الديون لحقوق الملكية هي مؤشر للرافعة المالية ويقيس ذلك المؤشر مدى كفاية حقوق الملكية لسداد ديون الشركة , وتنقسم ديون الشركة إلى : ديون قصيرة الأجل وهي عبارة عن القروض قصيرة الأجل بالإضافة للجزء المتداول من القروض طويلة الأجل , وديون طويلة الأجل وهي عبارة عن القروض طويلة الأجل بالإضافة للسندات , والشركة ذات نسبة الديون لحقوق الملكية المرتفعة تعد أكثر مخاطر وبصفة خاصة في فترات ارتفاع أسعار الفائدة حيث ترتفع تكلفة التمويل بالمديونية , وتقاس تلك النسبة بالمعادلة التالية :

$$\text{نسبة الديون لحقوق الملكية} = \frac{\text{ديون قصيرة الأجل} + \text{ديون طويلة الأجل}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

وبالتطبيق على بيانات الشركة المذكورة يتضح أن :

$$\text{نسبة الديون لحقوق الملكية} = \frac{25,000 + 5,000}{35,000} = 85.7\%$$

4. نسبة الديون للأصول

تستخدم نسبة الديون للأصول لقياس مدى اعتماد الشركة على تمويل أصولها من خلال الديون سواء قصيرة الأجل أو طويلة الأجل , وتفيد هذه النسبة في التعرف على نسبة اعتماد الشركة على تمويل أصولها بالمدىونية , وبشكل عام انخفاض تلك النسبة يعني أن الشركة أقل مخاطرة حيث أن ارتفاع نسبة المدىونية يعني ارتفاع ما تتحمله الشركة من الفوائد والأعباء الأخرى اللازمة لخدمة الديون , وبالرغم من ذلك فإن اتخاذ الشركة قرار بالتخلي عن الديون يجعلها تعتمد بشكل أكبر على التمويل بالأسهم ويعني ذلك تحمل الشركة لمزيد من الضرائب نظراً لأن مدفوعات الفوائد تخصم من الوعاء الخاضع للضريبة وهو ما يحدث وفر ضريبي , ولهذا يجب على إدارة الشركة وهي بصدد تحديد النسبة المثلى للتمويل بالمدىونية مراعاة كل من المخاطرة والضرائب , وتقاس تلك النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الديون للأصول} = \frac{\text{ديون قصيرة الأجل} + \text{ديون طويلة الأجل}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وبالتطبيق على بيانات الشركة المذكورة يتضح أن :

$$\text{نسبة الديون للأصول} = \frac{25,000 + 5,000}{100,000} = 30\%$$

5. نسبة تغطية الفوائد

نسبة تغطية الفوائد Intrest Coverage Ratio هي مؤشر يقيس قدرة الشركة على الوفاء بمدفوعات الفوائد ويعرف بأنه عدد مرات تغطية صافي الربح قبل الفوائد والضرائب بمدفوعات الفوائد , ويعكس ذلك المؤشر درجة الأمان التي يحظى بها مقرضو الشركة , وتقاس تلك النسبة بالمعادلة التالية :

$$\text{عدد مرات تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{الفوائد}}$$

وبالتطبيق على بيانات الشركة المذكورة يتضح أن :

$$\text{عدد مرات تغطية الفوائد} = \frac{50,000}{10,000} = 5 \text{ مرات}$$

حقوق نسخ وطباعة هذا الملف محفوظة .

لا يجوز للمكتبات أو مراكز النسخ الطباعة دون الحصول على إذن من الناشر

لطلب الحصول عن هذا الاذن يرجى الاستفسار من الحساب الخاص بتويتر @e7sas_ud أو من صاحب موقع منتديات كوفي كوب

يقصد بمؤشر عدد مرات تغطية الالتزامات الثابتة " عدد مرات تغطية صافي الربح قبل الفوائد والضرائب مضافاً إليه الإهلاك والإيجار لمدفوعات الشركة الثابتة " حيث مدفوعات الشركة الثابتة هي: مصروفات الفوائد والإيجار وأقساط سداد القروض , وهو مؤشر لدرجة الأمان التي يحظى بها دائنو الشركة وكذلك قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها الثابتة , ويقاس ذلك المؤشر بالمعادلة التالية :

$$\text{عدد مرات تغطية الالتزامات الثابتة} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب + الإهلاك + الإيجار}}{\text{الفوائد + الإيجار + أقساط سداد القروض}}$$

فإذا علمت أن تكلفة المبيعات تتضمن قيمة الإيجار السنوي وهي 2.000 ريال, وأن قيمة أقساط سداد القروض 3.000 ريال والإهلاك السنوي 5.000 ريال فإن :

وبالتطبيق على بيانات الشركة المذكورة يتضح أن:

$$\text{عدد مرات تغطية الالتزامات الثابتة} = \frac{2,000 + 5,000 + 50,000}{3,000 + 2,000 + 10,000} = 3.8 \text{ مرة}$$

٧. مضاعف الملكية

مضاعف الملكية هو إجمالي الأصول لإجمالي حقوق الملكية , وهو مؤشر لقياس الرفع المالي وكلما ارتفعت نسبته أشارت إلى اعتماد الشركة بشكل أساسي على تمويل أصولها بالمديونية , ويحسب مضاعف الملكية بالمعادلة التالية :

$$\text{مضاعف الملكية} = \frac{\text{الأصول}}{\text{حقوق الملكية}}$$

وبالتطبيق على بيانات الشركة المذكورة يتضح أن :

$$\text{مضاعف الملكية} = \frac{100,000}{35,000} = 2.85 \text{ مرة}$$

تقييم السوق للشركة

هناك مؤشرات مالية يمكن حسابها أيضاً للتعبير عن القيمة السوقية للشركة , ويقصد بالقيمة السوقية قيمة الشركة من وجهة نظر المستثمرين في بورصة الأوراق المالية , وتحسب بالمعادلة التالية :

$$\text{القيمة السوقية للشركة} = \text{سعر السهم} \times \text{عدد الأسهم المصدرة}$$

ويتأثر سعر السهم في بورصة الأوراق المالية بالمؤشرات المالية المحسوبة بناءً على القوائم المالية التي تنشرها الشركة بالإضافة للعديد من المتغيرات العامة , ونشير هنا إلى نسبتين هما مضاعف الربحية والقيمة السوقية للقيمة الدفترية .

١. مضاعف الربحية

حقوق نسخ وطباعة هذا الملف محفوظة .

لا يجوز للمكتبات أو مراكز النسخ الطباعة دون الحصول على إذن من الناشر

لطلب الحصول عن هذا الاذن يرجى الاستفسار من الحساب الخاص بتويتر @e7sas_ud أو من صاحب موقع منتديات كوفي كوب

مضاعف الربحية هو "عدد مرات تغطية سعر السهم بسوق الأوراق المالية لربح السهم" ويتحدد سعر السهم بالسوق بسعر الإغلاق في نهاية جلسة التداول في ذات تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة, ويطلق على ذلك المؤشر أيضاً نسبة السعر للإيراد وهو ناتج قسمة رأس المال السوقي على صافي الربح بعد الضرائب وهو في تلك الحالة محسوبة على مستوى الشركة ككل والشركة ذات المؤشر المرتفع تعد شركة أعلى مخاطرة مقارنة بالشركات ذات المؤشر المنخفض ويصبح المعدل أكثر فائدة عند مقارنته بمؤشر الشركات العاملة في نفس الصناعة ويلزم لحساب مضاعف الربحية حساب ربحية السهم, وربحية السهم هي "نصيب السهم من صافي ربح الشركة" وتحسب ربحية السهم بالمعادلة التالية :

$$\text{ربحية السهم} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

وبالتطبيق في تلك المعادلة , يتضح أن:

$$\text{ربحية السهم} = \frac{32,000}{10,000} = 3.2 \text{ ريال}$$

ثم يحسب مضاعف الربحية بالمعادلة التالية :

$$\text{مضاعف الربحية} = \frac{\text{سعر السهم بالسوق}}{\text{ربحية السهم}}$$

فإذا كان سعر السهم بالسوق المالية 16 ريال , وبالتطبيق على بيانات الشركة المذكورة يتضح أن:

$$\text{مضاعف الربحية} = \frac{16}{3.2} = 5 \text{ مرات}$$

وبمقارنة ذلك المؤشر بذات المؤشر للشركات الأخرى العاملة في نفس الصناعة , إذا اتضح أن مضاعف الربحية منخفض يعني ذلك أن الورقة المالية يقيمها السوق بأقل من قيمتها ولذا يكون من المتوقع أن يرتفع سعرها في المستقبل وذلك لتبرير الأرباح الحالية والمتوقعة , وهنا يسعى المستثمرون لشراء تلك الورقة , وربما ينجم عن مقارنة مضاعف ربحية الشركة بالشركات العاملة بنفس الصناعة ارتفاع مضاعف الربحية ويعني ذلك أن تكون الورقة المالية مقومة بأعلى من قيمتها الحقيقية وهو ما لا يمكن أن تبرره الأرباح الحالية أو المتوقعة , وهنا يسعى المستثمرون لبيع تلك الورقة .

ويمكن حساب تلك القيمة على مستوى الشركة ككل وذلك بالمعادلة التالية :

$$\text{مضاعف الربحية} = \frac{\text{رأس المال السوقي}}{\text{صافي ربح الشركة}}$$

فإذا كان رأس مال الشركة السوقي 160.000 ريال فإن :

$$\text{مضاعف الربحية} = \frac{160,000}{32,000} = 5 \text{ مرات}$$

حقوق نسخ وطباعة هذا الملف محفوظة .

لا يجوز للمكتبات أو مراكز النسخ الطباعة دون الحصول على إذن من الناشر

لطلب الحصول عن هذا الاذن يرجى الاستفسار من الحساب الخاص بتويتر @e7sas_ud أو من صاحب موقع منتديات كوفي كوب

٢. القيمة السوقية للقيمة الدفترية

القيمة السوقية للقيمة الدفترية هي عدد مرات تغطية سعر السهم بالسوق المالية لنصيب السهم من حقوق الملكية , ويتطلب حساب القيمة السوقية للقيمة الدفترية التعرف على الاصطلاحات التالية :

. سعر السهم وهو سعر إغلاق السهم ببورصة الأوراق المالية في نهاية جلسة التداول في ذات تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة وسعر السهم هو القيمة السوقية للسهم .

. القيمة الدفترية للسهم وهي نصيب السهم من حقوق الملكية , وتحسب القيمة الدفترية للسهم بالمعادلة التالية :

$$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{عدد الأسهم العادية}} = \text{القيمة الدفترية للسهم}$$

وبالتطبيق على بيانات الشركة المذكورة يتضح أن :

$$\text{القيمة الدفترية للسهم} = \frac{35,000}{10,000} = 3.5 \text{ ريال}$$

القيمة السوقية للقيمة الدفترية للسهم هي عدد مرات تغطية سعر السهم للقيمة الدفترية للسهم , وارتفاع تلك القيمة يعد مؤشر إيجابي لكونه إشارة واضحة إلى تبني إدارة الشركة لهدف تعظيم قيمة الشركة وتحسب القيمة السوقية للقيمة الدفترية للسهم بالمعادلة التالية :

$$\frac{\text{سعر السهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}} = \text{القيمة السوقية للقيمة الدفترية}$$

وبالتطبيق على بيانات الشركة المذكورة يتضح أن :

$$\text{القيمة السوقية للقيمة الدفترية} = \frac{16}{3.5} = 4.57 \text{ مرة}$$

ويمكن حساب تلك القيمة على مستوى الشركة ككل وذلك بالمعادلة التالية :

$$\frac{\text{رأس المال السوقى}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{القيمة السوقية للقيمة الدفترية}$$

فإذا كان رأس مال الشركة السوقى 160.000 ريال فإن :

$$\text{القيمة السوقية للقيمة الدفترية} = \frac{160,000}{35,000} = 4.57 \text{ مرة}$$

"نفسك، هي راحلتك إلى الله". أحسن إليها، فَعَلْها، عَلمْها، قَدَّرْها.